١٠٠ مليار ليرة سلفة لتأمين الاحتياجات الدوائية الاستيرادية للجهات العامة الصحية

عرنوس يشدد على ضرورة الاستماع إلى مطالب المواطنين بشكل مباشر ومحاسبة المقصرين

| الوطن

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس أولوية دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وأهمية التوسع بإدخال مساحات جديدة في الاستثمار الزراعي وتفعيل القروض الزراعية من خلال منح محفزات مالية تنعكس إيجاباً وبشكل مباشر على الإنتاج الزراعي والمزارعين.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة الزراعة حول الكميات المتوقع تسويقها واستلامها من محصولي القمح والشعير خلال الموسم الزراعي الحالي، وطلب من وزارة النفط تسليم كامل مخصصات المحروقات اللازمة لعمليات الحصاد والنقل، وشدد في الوقت نفسه على المتابعة المباشرة واستلام كامل الكميات الواردة إلى المراكز المعتمدة بكل يسر وسهولة.

ووافق مجلس الوزراء على منح سلفة مالية بقيمة ١٠٠ مليار ليرة للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية لتأمين الاحتياجات الدوائية الاستيرادية للجهات العامة الصحية.

من جهة ثانية، استعرض المجلس مذكرة وزارة السياحة حول واقع موسم السياحة القادم والإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع السياحي وتنشيط الحركة السياحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتم التأكيد على أهمية التوسع بمشروعات السياحة الشعبية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في هذه المشروعات وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات سياحة شعبية واستكمال تأهيل فنادق القطاع العام من مستوى خمس نجوم بما يعزز دور القطاع السياحي بالتنمية الاقتصادية وتأمين المزيد من فرص العمل.

في سياق متصل شدد المجلس على تحسين واقع الحدائق في المدن الرئيسية لناحية رفع مستوى النظافة والخدمات والعناية بالجانب الجمالي والزراعي وتحسين المشهد البصري العام.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على أهمية المتابعة الميدانية لواقع تقديم الخدمات المتعلقة بعمل كل وزارة والاستماع إلى مطالب المواطنين بشكل مباشر ومحاسبة المقصرين، مؤكداً أهمية تطوير عمل الجمعيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتنشيط دورها في الرعاية الاجتماعية وفق بيانات دقيقة وواضحة وتنظيم عمل هذه الجمعيات.

ووجه المهندس عرنوس كلاً من وزارتي الموارد المائية والكهرباء بالتنسيق المستمر لتأمين التغذية الكهربائية لمحطات ضخ المياه بالتوازي مع فترات التغذية الكهربائية وبما يضمن تأمين المياه لجميع المناطق بشكل منتظم.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتعزيز دعم قطاع التعليم والكوادر التدريسية وتحسين واقع الخدمات الطبية والصحية المقدمة في المشافي العامة ومواصلة تأمين متطلبات ومستلزمات عملها.

واطلع المجلس على واقع تنفيذ الخطة الوطنية لمعالجة آثار الزلزال، وتم التأكيد على أهمية متابعة أحكام المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ القاضي بإحداث (الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال) وأحكام المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٣ الخاص بمنح إعفاءات للمتضررين من الزلزال لإعادة ترميم منازلهم وإعادة نشاطاتهم الاقتصادية، ووافق المجلس على تقديم محفزات مالية لكل من يبادر إلى إصلاح منزله.

كما وافق المجلس على إضافة الاعتمادات المالية اللازمة لاستكمال تأهيل معبر نصيب ورفع مستوى الخدمات المقدمة فيه.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تعديل المادتين (٢- ٧) من المرسوم التشريعي رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٩ والمتضمن إحداث الهيئة العامة لخدمات الاتصالات اللاسلكية.

وزير السياحة لـ«الوطن»: تبسيط كل الإجراءات التي تتعلق بالسائح

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير السياحة رامي مرتيني أن الوزارة وضعت رؤية تتضمن واقع السياحة لموسم الصيف تتضمن البرامج السياحية المعدة والشرائح المستهدفة ومدى ملاءمة الأسعار للخدمات المقدمة مع التأكيد على تأمين مستلزمات التشغيل للمنشآت السياحية والمطارات والمعابر الحدودية وتبسيط كل الإجراءات التي تتعلق بالسائح، لافتاً إلى أن القدوم السياحي بلغ حتى نهاية شهر أيار الماضي ٧٢٧ ألف قادم ما يؤكد أن هناك زيادة في حركة القدوم السياحي ومن المتوقع أن يصل العدد هذا العام إلى ٢,٥ مليون قادم منهم ٧٠٠ ألف سائح تقديرياً من العرب والأجانب.

وذكر مرتيني أن هناك جملة من الإجراءات أيضاً تم اتخاذها لجهة تسهيل وتبسيط إجراءات الترخيص لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في إقامة المنتجعات السياحية مع تأمين كل التسهيلات اللازمة لمنح القروض المصرفية واستئناف قروض التمويل المصرفي وإيلاء الأهمية لمعالجة المشروعات المتعثرة التي نسبة تنفيذها فوق ٥٠ بالمئة وذات الجدوى الاقتصادية المجدية.

على هامش مؤتمر الأعمال العربي الصيني.. اتحاد غرف التجارة السورية يلتقي اتحاد الغرف السعودية

مصطفى لـ«الوطن»: زيارة رجال أعمال سعوديين إلى دمشق قريباً

| رامز محفوظ

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام مع رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن معجب الحويزي مجالات التعاون التجاري والاقتصادي خلال لقاء عقد على هامش مؤتمر الأعمال العربي الصيني الذي عقد في العاصمة السعودية.

وأعرب رئيس اتحاد الغرف السعودية خلال اللقاء عن تقديره لزيارة الوفد الاقتصادي السوري، وعن تطلع الشركات السعودية للمساهمة الكبيرة في الاستثمار والشراكة مع الشركات السورية وإطلاق ورشة عمل كبيرة في سورية.

واتفق الجانبان على أهمية التعاون في إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة وعقد ملتقى قريب لمجتمع الأعمال وقطاع الشركات وتبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية، ومساهمة الشركات السعودية في إعادة الإعمار في سورية.

وذكرت وكالات بأن اتحاد غرف التجارة السورية اتفق مع اتحاد الغرف السعودية على إعادة فتح مسار التعاون الاقتصادي واستئناف الأنشطة والفعاليات التجارية والاستثمارية بين الجانبين، مبينين بأن إعادة فتح مسار التعاون الاقتصادي يأتي بالتزامن مع انفتاح سورية على محيطها العربي.

وأضافت الوكالات بأن أعضاء الوفد السوري نوهوا بالتطور الكبير الذي تشهده المملكة ورغبة قطاع الأعمال السوري بالدخول للسوق السعودية والاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية، موضحين بأن الجانبين أبديا تأكيدهما ضرورة تبادل زيارات الوفود التجارية وتمكين المستثمرين من الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وسورية وإقامة الملتقيات الاقتصادية بما يدفع قدماً بمسار التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة مصطفى أن لقاء اتحاد غرف التجارة السورية مع اتحاد الغرف السعودية كان متميزاً وعبر خلاله أعضاء اتحاد الغرف السعودية عن محبتهم لسورية وعن الرغبة بزيارتها والاستثمار والاصطياف فيها، مبيناً بأن المؤشرات تدل على أن الأمور ستكون واعدة مستقبلاً وهذه اللقاءات هي عبارة عن بدايات لكنها تحمل الكثير من التفاؤل بتحسين العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين مستقبلاً.

وأكد أنه تم الاتفاق خلال اللقاء على زيادة تفعيل العلاقات والزيارات بين الجانبين، مشيراً إلى أن اتحاد الغرف السعودية وعدنا بالقيام بزيارة قريبة لدمشق بعد أن وجهنا لهم دعوة لزيارتنا.

وأوضح بأنهم لمسوا خلال اللقاء اهتماماً من الجانب السعودي بتفعيل العلاقات وزيادتها مع سورية وأكدوا أنهم سيزورون سورية قريباً من أجل الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة وسيقيمون استثمارات فيها مستقبلاً بمختلف المجالات ونحن من جانبنا أوضحنا لهم بأنه لدينا في سورية قانون استثمر جديد يتضمن تسهيلات لكل المستثمرين العرب الراغبين في الاستثمار سواء بمشاريع إعادة الإعمار أو الاستثمار بمشاريع الطاقة البديلة ومشاريع أخرى مختلفة.

وعن دور السعودية الاقتصادي وأهميته لسورية بين مصطفى بأن السعودية تعتبر دولة اقتصادية كبيرة في المنطقة العربية لها دورها الاقتصادي المهم الذي من الممكن الاستفادة منه، لافتاً إلى أن حجم الاستثمارات السعودية في سورية سابقاً كان كبيراً في مجالات متعددة صناعية وسياحية وغيرها وعودة المستثمرين السعوديين للاستثمار في سورية مستقبلاً من الممكن أن يكون فاتحة لعودة استثماراتهم السابقة وانطلاقة استثمارات جديدة.

في جمعية العلوم الاقتصادية.. اقتصاد الظل النظيف مفتاح الخلاص من الفقر

تيزيني: يساهم بـ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي حسب المؤشرات الحكومية

| هناء غانم

«اقتصاد الظل النظيف.. مفتاح خلاص السوريين من الفقر» كان عنوان الندوة التي اقامتها أمس جمعية العلوم الاقتصادية للباحث والصناعي المهندس عصام تيزيني بحضور عدد كبير من المعنيين بالشأن الاقتصادي وأساتذة الجامعات.

من خلال هذا العنوان حاول الباحث تيزيني إيصال رسالة واضحة للمعنيين يوضح من خلالها بأنه لايمكن أن نتجاهل مايسمى اقتصاد الظل النظيف لما له من دور رديف أيضاً أثناء الحرب، وحسب مؤشرات حكومية كان لهذا الاقتصاد نسبة مشاركة بالناتج المحلي لا تقل عن ٦٠ بالمئة فكان مساعداً مهماً وفعالاً في تحسين دخل الفرد حينذاك، طبعاً السبب في ارتفاع تلك النسبة حينها يعود إلى وجود تشريعات غير مرتة تعتمد المنع ثم المنع ولا تعتمد السماح إلا بشروط ولكنها كانت إلى حد ما قابلة للتنفيذ فالحال كان مستقراً والأمور تتحسن وكان مأمولاً حينذاك وفق الخطط الحكومية أن يتراجع هذا النشاط ولكن أتت الحرب وحصل ما حصل.

وخلال المحاضرة حاول تيزيني أن يوضح المعنى الحقيقي لاقتصاد الظل النظيف مبيناً أنه كل نشاط تجاري أو إنتاجي أو خدمي نظيف يحقق دخلاً للمجتمع لكن بعيداً عن دفاتر الحكومة وبعيداً عن شروطها الإدارية والمالية.

وذكر الباحث أن ممارسة هذا العمل غير مكلفة وأصحاب هذا النشاط هم أصحاء المستقبل لأنهم يقدمون له خدمات وسلعاً ومنتجات إما غير متوفرة أو أرخص من مثيلاتها التي يقدمها من يعمل في الضوء. أصحاب هذا النشاط مدانون وملاحقون قانوناً لأنهم يعملون من دون ترخيص.. خاصة أنهم لا يساهمون في رفد خزينة الدولة بجزء من عائداتهم إذ لا يدفعون رسوم ترخيص أو بلديات أو تأمينات اجتماعية أو ضرائب مالية أو رسوم ضرائب رواتب وأجور أو رسوم سجل تجاري أو انتساب لنقابات وغرف تجارة وصناعة وزراعة وسياحة.

كل هذه الرسوم لا يدفعها أصحاب هذا النشاط فهم يعملون في الأقبية وعلى الأسطح وفي المنازل ومنهم من يعمل في حوانيت بارزة أو في ورشات بالعلن ولكنهم قادرون على التملص من الدفع بطرقهم الخاصة أو هم مهربون نظيفون بسطاء يساعدون أنفسهم ويساعدون الآخرين على تأمين السلع التي لا يستطيع تأمينها صاحب النشاط الرسمي سواء بتوفيرها إن كانت مفقودة من الأسواق أم بسعر أرخص إن كانت متوفرة.

طبعاً لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن اقتصاد الظل النظيف موجود في كل دول العالم حتى المتقدمة منها ولكن تختلف نسبة نشاطه من دولة لأخرى وهذا طبعاً مرتبط بطبيعة القوانين الخاصة بالعمل والمتاجرة ومدى مرونتها أو تعقيدها، فكلما كانت الشروط مرنة وسهلة تراجعت حدة هذا النشاط والعكس صحيح.

وأشار الباحث إلى دور اقتصاد الظل النظيف في تطور الدول الناشئة مؤكداً أن هذا الاقتصاد هو من ساهم ببناء معظم الاقتصادات الناشئة التي تتربع الآن على عرش النهضة والنمو وخاصة تلك الدول التي عاشت فترات طويلة من الحروب. والأمثلة كثيرة منها رواندا في إفريقيا وميانمار وبنغلادش في آسيا، حتى الدول التي لم تعان تجارب الحروب انما عانت التخلف والفقر مثل نمور آسيا التي صعدت في ثمانينات القرن الماضي معتمدة على السماح بالعمل والإنتاج بشروط مرنة بعيدة عن التعقيد، منها سنغافورة وماليزيا وتايوان.. ولا ننسى الهند وتطور اقتصادها اللافت للنظر، والصين كمثال حي، بدأت منذ ستينات القرن الماضي بالعمل من دون تنظيم وشروط. كانت عشرات آلاف الورش تنتج تحت أعين الحكومة ولكن من دون تعقيدات وشروط، حيث كان الفقر شديداً ومعدل دخل الفرد يقترن بتدرج تطورها الاقتصادي والصناعي حيث كان الفقر شديداً ومعدل دخل الفرد ضعيفاً وهي لم تبدأ بالتنظيم والاشتراط إلا منذ ٢٠١٠.

وعن مراحل تطور اقتصاد الظل النظيف في سورية، قال: إنه مع بدء الألفية الثالثة ظهرت بشائر نهوض وتطور الاقتصاد السوري الرسمي مع التحول والانفتاح نحو آليات جديدة تتماشى مع السوق وتتناغم مع التطورات الاقتصادية في المنطقة والعالم، فكان الاقتصاد السوري الرسمي يسجل نمواً وتصاعداً مريحاً رغم بعض الملاحظات التي أخذت على مساره بأنه كان ينحو منحى خدمياً ريعياً لا إنتاجياً زراعياً أو صناعياً. ولكنه يسير بتقدم وخصوصاً في الأعوام الثلاثة التي سبقت الحرب على سورية.

وعن حاجة الاقتصاد السوري الآن لمثل اقتصاد كهذا بين تيزيني أنه ما من شك أن الاقتصاد السوري ومنذ عام ٢٠١٩ بدأ يعاني وبشكل صارخ آثار الحرب الطاحنة ورافق ذلك عقوبات غربية قاسية ضيقت كثيراً على مجتمع العمال، فتراجع الإنتاج وتراجعت الحركة التجارية وبدأ التضخم المالي بالظهور وصار اللحاق بمقتضيات العيش هو الشغل الشاغل للمستهلك السوري، ومع ثبات البنية التشريعية الخاصة بالاقتصاد وعدم تطويرها بما يتناسب مع الحال المتردي صارت ظاهرة نمو اقتصاد الظل النظيف متفشية وبارزة للعيان، فهذا الاقتصاد يساهم حسب التقديرات غير الرسمية بأكثر من ٨٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي ولكن للأسف أصحابه مدانون وملاحقون قانونياً وهنا تكمن المشكلة!

وبهذا المعنى وبعد أن بلغ حال الفقر لدى السوريين حدوداً مرهقة وبما أن الاقتصاد الرسمي يتهاوى وتعافيه يحتاج إلى تغيير جذري ببنية القوانين والتشريعات وبما أن ذلك يحتاج وقتاً ودراسة ولجاناً فلا بأس والحال هذه أن نحرر ممارسي اقتصاد الظل النظيف ونطلق لهم العنان ليسدوا هذا العجز في النمو وفي القدرة على الاستهلاك، وخصوصاً أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي صار واقعاً موجوداً ولكنه ملاحق ومدان وغير مرتاح.

وبالتالي فإن شرعنته مرحلياً ووضعه تحت الضوء هو أمر ضروري على الأقل لأربع سنوات من الآن ريثما ينهض الاقتصاد الرسمي من كبوته وخصوصاً أن هذا النوع من الاقتصادات يقدم خدمة مزدوجة للمجتمع عند الالتزام بشروطه لجهة تأمين فرص عمل وغيرها.

وخلال المحاضرة ركز الباحث على دور اقتصاد الظل النظيف في التخفيف من وطأة الفقر مطالباً بإصدار تشريع يعفي كل من يعمل ويريد أن يعمل بالظل النظيف من الملاحقة والاشتراط والتجريم والاكتفاء بالإعلام والإخبار فقط ومنع التواصل المباشر من كل أجهزة الرقابة المالية والإدارية والبلدية مع من يمارس هذا النشاط. إضافة إلى مساعدة فئة الشباب التي تشكل ٦٠ بالمئة من المجتمع السوري على تنفيذ طموحاتهم بالعمل من دون تقييدهم بشروط إدارية ومالية مرهقة، مؤكداً أن الاقتصاد السوري اليوم بحاجة ملحة لهذه الفئة التي وللأسف صار حلمها الهجرة.

واعتقد الباحث جازماً أن وضع الاقتصاد الظل النظيف تحت أعين الحكومة وغض الطرف عن ممارسيه خلال المرحلة الراهنة سيكون حلاً مريحاً ورديفاً ويساهم برفع قدرة السوريين على مصارعة الغلاء وتأمين حد الكفاف، لافتاً إلى أن ذلك بالتأكيد يتطلب تنظيماً وقوننة لاقتصاد الظل النظيف بحيث يصبح العمل مريحاً للجميع بشرط أن يظل هذا النشاط مضبوطاً ومراقباً فقط لجهة الغش والتدليس والاحتيال وخاصة ما يخص الغذاء.

ومن الجدير ذكره أن تيزيني كان قد أشار في بداية محاضرته إلى أن اقتصاد الظل هو الجد الأكبر لاقتصادات العالم، نشأ منذ الأزل عندما لم يكن هناك نظم وقوانين.. عندما كانت الزراعة بدائية والصناعة بسيطة، عندما لم يكن هناك عمالات حيث المقايضة هي الطريقة الوحيدة لتسديد الأثمان.

طبعاً هذا الشكل الاقتصادي هو الوحيد الذي كان سائداً إلى أن بدأت المجتمعات بالتحضر والدول بالتشكل والقوانين بالتطور، عندها تعددت أشكال الاقتصاد وأصبح اقتصاد الظل رديفاً للرسمي المنظم، وله عدة أسماء حيث يطلق عليه الآن اسم الاقتصاد الموازي.. الاقتصاد الخفي.. أو اقتصاد الفء... كلها أسماء لمعنى واحد وهو العمل من دون ضوابط ومن دون نظم بعيداً عن القوانين.

٣٠ بالمئة من أجور الشحن لحمولات فوق ٢٢ طناً.. دعم الشحن إلى روسيا

الحلاق لـ«الوطن»: محفّز للمصدرين وربح إضافي في حال لم تكن البضائع منافسة

| جلنار العلي

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل أمس قراراً يحدد الآلية التنفيذية لبرنامج دعم الشحن إلى روسيا، وذلك من تاريخ ١ نيسان الماضي وحتى ٣٠ أيلول عام ٢٠٢٣.

ونصت الآلية على منح دعم شحن كل المنتجات (الزراعية والصناعية) السورية المنشأ بطرق الشحن البحري بالليرة السورية، حسب معايير التحويل المدون ضمن البيان الجمركي للبضاعة المصدرة إلى روسيا، حيث يتم احتساب الدعم بالليرات من هذا البرنامج في حال تزامن مع تقدمه للاستفادة من برامج دعم تصدير مادتي الحمضيات والتفاح عام ٢٠٢٣.

وحول ذلك، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن»، أن هذا القرار يعد محفّزاً للمصدرين من أجل الحصول على الدعم الذي يعتبره المصدرون حول العالم ربحاً إضافياً، وخاصة في حال لم يستطع المصدر تحصيل أرباح أخرى إذا كانت البضائع غير منافسة بالأسعار للبضائع المثيلة على سبيل المثال، لافتاً إلى وجود الكثيرين ممن يصدّرون برأس المال أو أقل أحياناً للحصول على الدعم، معتبراً أن نسبة الدعم المحددة مجزية بالنسبة للحاويات المصدرة.

وأوضح الحلاق أنه تكن موفقة، لكن الصادرات، يتم تحديد فترة معينة هي أشبه ببرونزامة، وذلك كمحاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من الصادرات التي تكون زراعية على الأغلب، إضافة لعدم التأثير في أسعار هذه المواد في الداخل، لافتاً إلى أن الطرف الآخر (المستورد) يكون في أكثر الأحيان يعمل وفقاً لبرونزامة أيضاً لا يمكن تجاوزها.

على الكيلوغرام المصدر للسيارة أو الحاوية في حال كان الوزن أقل من الوزن المحدد في القرار.

وحدد القرار تاريخ ٣١ تشرين الأول من العام الجاري آخر موعد لاستلام واستكمال الوثائق المطلوبة لصرف الدعم، على أن تكون الوثائق محررة خلال فترة تنفيذ البرنامج، وتقبل الشهادة الجمركية المنظمة خلال الفترة المحددة لاستلام واستكمال الوثائق واعتماد تاريخ تأشيرة المرور المدونة على الشهادة الجمركية بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٣٠، كآخر موعد لاستقبال استحقاق الدعم، كما يتم استبعاد الاستمارات المقدمة للاستفادة من الدعم بما يعادل ما نسبته ٣٠ بالمئة من قيمة أجور الشحن البالغة ٦٠٠٠ دولار أميركي، تشمل السيارة الواحدة التي تزيد حمولتها على ٢٥ طناً، والحاوية التي تبلغ حمولتها ٢٢ طناً، على أن يتم احتساب الدعم لـ«الوطن»، أن هذا القرار يعد محفّزاً للمصدرين من أجل الحصول على الدعم الذي يعتبره المصدرون حول العالم ربحاً إضافياً، وخاصة في حال لم يستطع المصدر تحصيل أرباح أخرى إذا كانت البضائع غير منافسة بالأسعار للبضائع المثيلة على سبيل المثال، لافتاً إلى وجود الكثيرين ممن يصدّرون برأس المال أو أقل أحياناً للحصول على الدعم، معتبراً أن نسبة الدعم المحددة مجزية بالنسبة للحاويات المصدرة.

وأوضح الحلاق أنه في أغلب قرارات دعم الصادرات، يتم تحديد فترة معينة هي أشبه ببرونزامة، وذلك كمحاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من الصادرات التي تكون زراعية على الأغلب، إضافة لعدم التأثير في أسعار هذه المواد في الداخل، لافتاً إلى أن الطرف الآخر (المستورد) يكون في أكثر الأحيان يعمل وفقاً لبرونزامة أيضاً لا يمكن تجاوزها.

التسليف والتوفير أولاً ثم العقاري والصناعي.. دمج المصارف ذات المهام المتماثلة

العاملون على الدمج: حكماً سيؤدي لظهور كيان ناجح لأن مؤشرات المصارف جيدة ومتطورة

| عبد الهادي شباط

في حين يثير قرب انتهاء المسار الوظيفي (بين آب وكانون الأول المقبلين) لعدد من مديري المصارف العامة حالة من التوقب في القطاع المصرفي الحكومي لجهة جملة من الأسئلة أهمها هل سينفذ هذا المسار؟ ومن الإدارات البديلة؟ وكيف سيكون شكلها؟ وهل سيتم الاعتماد من جديد على الخبرات (الأكاديمية) في إدارة القطاع المصرفي؟

تفيد مصادر حكومية بأن هناك خطة يجري تنفيذها لإعادة هيكلة المصارف العامة ودمج المصارف ذات المهام والخدمات المتماثلة، حيث تم تشكيل لجنة لدمج مصرفي التسليف الشعبي والتوفير برئاسة – معاون الوزير – نائب حاكم مصرف سورية المركزي – مدير المفوضية في المركزي – ممثل عن الجهاز المركزي للرقابة المالية – مدير عام هيئة الأوراق المالية – ومديري مصرفي التسليف والتوفير.

وهو ما يطرح تساؤلات واسعة عن مسوغات الدمج وتوقيته وخاصة أن الكثير من التجارب التي شهدناها في دمج المؤسسات الحكومية لم تكن موفقة، لكن العاملين على عملية دمج المصارف يقدمون حجة مختلفة مفادها أن مدخلات الدمج في القطاع المصرفي مختلفة عما كان يجري سابقاً من عمليات دمج لمؤسسات وشركات خاسرة أو فاشلة وهو ما يتسبب عند الدمج بظهور كيان جديد لكنه أيضاً غالباً ما يكون فاشلاً في حين مؤشرات المصارف جيدة ومتطورة وحكماً ستؤدي لظهور كيان ناجح أو منظمة مصرفية ناجحة لكن هواجس الدمج باتت تفرض نفسها في المصرفين حيث يخيم القلق على معظم العاملين فيهما لجهة كيف سيكون حالهم بعد الدمج؟ وهل ستتغير وظائفهم؟ وهل سيسهم ذلك في تسرب الكفاءات التي يعاني منها القطاع المصرفي الحكومي أصلاً؟ أم إن الكيان الجديد سيتسع للجميع ويكون أكثر تنظيماً وقدرة على الاستفادة من الكفاءات والكوادر العاملة في المصرفين؟

وعن بقية المصارف الحكومية تظهر التوجهات الحالية أن الخطة المقبلة في الدمج ربما تكون بدمج المصرف العقاري مع الصناعي وتوحيدهما في مصرف جديد في حين يتوقع أن يحافظ المصرف الزراعي على استقلاليته على الأقل وفق المنظور الحالي لتخصصه في التمويلات الزراعية وحجم وسعة الانتشار لديه في المحافظات الأريافي والخبرة التي راكمها على مدى العقود الماضية وربما الأهم معدل الخطر الأعلى في القروض الزراعية.

وكانت مصادر في وزارة المالية أوضحت لـ«الوطن» في وقت سابق أن مشروع قانون إدارة المصارف العامة مازال قيد البحث وهو مرتبط بصدور قانون إصلاح شركات القطاع العام ومؤسساته الاقتصادية (الصناعية) لأن هناك الكثير من المواد والتعديلات التي يجري نقاشها في مشروع قانون المصارف الجديد تعتمد على مواد ونصوص واردة في مشروع قانون إصلاح المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة.